ضوابط الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل التنمية المستدامة

د. رواء زكي يونس الطويل*

المقدمة:

إن التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لاتكفي فلا بد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد لاسيما غير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية.

الإنسان الحر سياسيا يمكنه أن يشارك في عمليتي التخطيط وصنع القرار، ويمكنه مع بقية المواطنين أن يضمن تنظيم المجتمع عن طريق توافق الآراء والتشاور بدلا من تنظيمه عن طريق الإملاء من جانب الصفوة الاتوقراطية.

إن تاريخ أقطارنا منذ نهاية الحرب الأولى حتى اليوم، يرينا كيف أفرغت دساتير من مضامينها التي هي من مصلحة الشعب وكيف زورت انتخابات نيابية أو أجريت استفتاءات مزيفة، وصدرت قوانين تهدد حقوق الشعب وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المقررة له في الدستور، إن بعض الأقطار العربية لها دستور للحكم، ولكن صدور دستور لقطر ما لا يعني إن الحكم في تلك الدولة أصبح ديمقراطياً، فالحكم الديمقراطي يحتاج إلى حق مستمر بالطاقة والجهد والذكاء.

إن العبرة في أحكام الدستور والمبادئ التي يقوم عليها والمؤسسات التي يقيمها– حتى إذا كان ذلك سلميا – تبقى في تطبيق أحكام الدستور تطبيقا

* استلذ مساعد – كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل.

امينا، فبعض أقطارنا لا دساتير لها، وبعضها الأخر لها دساتير ولكن معطلة، وبعضها الأخر لها أيضاً دساتير استثنائية تفرغ الدساتير الأصلية من مضمونها، فلا يمكن أن يتسم الحكم الديمقراطي بالكمال، فهو يتطلب تجديدا صبورا وبحثا مستمرا عن أفضل توازن بين جماعات المصالح والأولويات الاجتماعية المتعارضة، ولكن هذه العمليات يمكن أن تضمن كون التنمية متمحورة حول الناس.

لقد تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة من السكرتير العام للأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٦٧(مذكرة رقم ٢٣٤ في ١٩٦٧/١٢/١٥) وبناءا على هذه الدعوة عرضت الأمانة العامة مذكرة (رقم ١٥١٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥) على مجلس الجامعة في دورته الخمسين، فأصدر قراره رقم ٢٣٤٣ في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ والذي نص على الموافقة على إنشاء لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان في نطاق الجامعة حسبما تضمنه تقرير الأمانة العامة (قرار رقم ٢٤٤٣ في ١٩٦٨/٩/٣)، فقد كافحت المجتمعات في شتى إنحاء العالم لعدة قرون من اجل بناء توافق أراء من خلال نظم التداول والتفاوض.

لقد دعت الأمانة العامة إلى مؤتمر عربي إقليمي لحقوق الإنسان عقد في بيروت مابين ٢-١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨. هذا المؤتمر الذي عقد من اجل صوغ المبادئ الرئيسة لحقوق الإنسان العربي، اصدر بيانا تضمن: دعم العمل العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين القومي والدولي وتأييد جهود تحقيق السلام العالمي، والإشادة ببطولة الشعب الفلسطيني، وشكر للدول التي تؤيد الشعب الفلسطيني، ودعوة الدولة المساندة لإسرائيل للتخلي عن هذه المساندة، ومطالبة الأمم المتحدة بموقف حازم ضد إسرائيل.

وبعدها اصدر المؤتمر ثمانية قرارات تضمنت، استنكار العدوان الإسرائيلي على اربد، التنديد لإسرائيل لاعتقالها ثلاث سيدات فلسطينيات، والثالث وهو المتعلق بممارسة البلاد العربية لحقوق الإنسان، ويتكون من ثلاث فقرات، فقرة تؤكد على ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفقرة ترجو الأمين العام للجامعة عقد مؤتمر خبراء شؤون اجتماعية لوضع ميثاق للعمل الاجتماعي، وفقرة تدعو لحلقة دراسية لدراسة ما توصل إليه هؤلاء الخبراء، إما الرابع فهو يدعو لإنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وإنشاء لجان وطنية تتعاون مع اللجنة العربية. والقرارات من الخامس إلى الثامن تتحدث عن إهدار الاستعمار لحقوق الإنسان في فلسطين وعن المقاومة العربية في فلسطين ووضع خطة إعلامية ومعاملة الإنسان العربي في فلسطين، وحقوق المدنيين الفلسطينيين والرأي العام العالمي وموقفه من قضية فلسطين.

هكذا بدا العمل العربي المشترك حول قضية حقوق الإنسان، وهكذا وضع الإباء المؤسسون مفهومهم لحقوق الإنسان العربي، انه الإنسان الفلسطيني المحروم من حقوقه الإنسانية على أيدي الاستعمار والصهيونية. أما الإنسان العربي غير الفلسطيني، فمشكلته تحتاج إلى لجنة من خبراء الاجتماع والى لجنة تدرس ما درسته اللجنة الأولى، فالنظم السياسية على الصعيد الوطني تستند بدرجة اكبر إلى حكم الأغلبية فقد أدى تزايد وجود الدولة القومية وتزايد مستويات التكامل الاقتصادي والاجتماعي إلى أشكال من الحكم مبنية بدرجة اقل على توافق الآراء وبدرجة اكبر على خلاصة مجموع أصوات الأفراد.

إن الجميع يدرك مأساة حقوق الإنسان في الوطن العربي، فتوفر الحد الأدنى من حقوق الإنسان هو الأساس لبناء أي نظام ديمقراطي، ويجب آلا نقتصر على تحليل هذا الواقع المؤلم، بل ينبغي ان تكون لدينا رؤية واضحة فيما يتعلق بكيفية تغيير هذا الواقع بأن يواجه الموقف من الناحية العملية،

وقد رأت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية النور في مختلف أجزاء الوطن العربي، وان بعض مخططات التنمية العربية بدأت في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين، وقد وضعت وفق فلسفات تأثرت بالأيديولوجيات السائدة.

وقد يتبادر إلى أذهاننا تساؤل هل ينبغي أن نكافح من اجل الوصول إلى توفير حقوق الإنسان دفعة واحدة. أم أن الواقع يتطلب منا أن نكافح من اجل هذه الحقوق وانتزاعها حقا حقا، أو تحقيق أجزائها جزءا جزءا، لقد تحققت في الأربعين سنة الماضية بعض الحقوق لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي لوضع المرأة وحقوق العمال مثلآ، وهذا على الأقل في بعض البلدان العربية وهناك قضايا في حقوق الإنسان تمس الوطن العربي ككل وبعضها تقتصر آثاره في حدود كل قطر على حدة.

إن التنمية المستدامة صفة يجب أن تتصل بالمجتمع وليس بالفرد، ويتطلب هذا وضع مخططات تنموية ذات بعد زمني كبير ويتجاوز الخمس والعشر سنوات، مخططات تأخذ في حسابها وضع تصور لشكل المجتمع في قرن قادم أو حتى أكثر مع تقدير لمساهمة مختلف المتغيرات وخصوصآ ذات الطبيعة العالمية.

مشكلة البحث:

بتتبعنا الأنظمة الاقتصادية السائدة في الساحة العربية في عمومها، نجد اقطارآ منها لاتزال تعاني من بقايا الأوضاع والعلاقات المتخلفة عن النظام الإقطاعي الذي كان متبعآ في الماضي. ونجد بعض الأقطار الأخرى الأكثر تطورآ، ما تزال تتبع في أنظمتها الاقتصادية سياسة الاقتصاد الحر على مستويات متدرجة من الأخذ بها على صورتها المتطرفة أو على صورة ملطخة بعض الشيء. ونجد في بعض الأقطار ملامح رأسمالية الدولة تحت شعار الاشتراكية وفي الوطن العربي تفاوت في ملكية الناتج المحلي

الإجمالي العربي وفي الدخل القومي العربي ولا سيما بين الأقطار النفطية الريعية التي تستحوذ على ٦٨% من الناتج المحلي الإجمالي العربي المقدر بنحو ٥٨٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٣٢% للأقطار غير النفطية.

كما إن أقطارا أخرى بدأت منذ سنوات تنهج في تنظيم اقتصادها ومن ثم في تكوينها الاجتماعي النهج الذي تقوم به أسس ومبادئ الاشتراكية، إن حصيلة الأوضاع الاقتصادية كانت، أقلية تملك وأغلبية فقيرة وطبقة متوسطة ضعيفة، والملاحظ ايضآ، إن الفروق الاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة التي لا تملك، ازدادت اتساعا في عدة أقطار مما أدى إلى التفاوت في إعداد السكان والكشافات السكانية والمساحات والتباين في ملكية الثروة وعدم التكافؤ في مستويات النمو الاقتصادي في أقطار الوطن العربي. وان الخطورة في ذلك هو تعميق واقع احتواء البلدان العربية في النظام العالمي الجديد وما يترتب عنه مزيد من التشويه ولإفقار للبيئة وللاقتصادات العربية وخلق المزيد من المشاكل الاقتصادية المستعصية.

يشير لاسكي إلى مشكلة الفقر في المجتمع من زاوية أخرى فيقول :إذا بدأ الاقتصاد في مجتمع ما يتأزم ويتدهور، فهنا تصبح الحرية في خطر، فالفقر يولد الخوف والخوف يربي الشك. وهنا يبدأ الحاكمون بالخشية من الحرية، ولأنهم يشعرون بأن المحكومين لم يعودوا في يسر وانهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم وإنهم – أي المحكومين– يتطلعون إلى شيء جديد، ويتوقون اوضاعاً تمكنهم من القضاء على العوز. فإذا لم يعمل الحاكمون على إصلاح النظم الاقتصادية بالطرق السليمة العواقب، اضطروا إلى اخفات صوت المحكومين القلقين بالقوة ولجأوا إلى العنف ليتمكنوا من المحافظة على سلطانهم وامتيازاتهم.

إن هذا الوضع هيأ التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لإفراز وضع متردٍ على مختلف الأصعدة، والخطورة لا تكمن في الواقع

العربي المتردي فقط، بل في طبيعة الحلول التي تطرح. إن هذا يزيد من قهر الإنسان العربي، ويزيد البلدان تهميشآ وابتعادآ عن مسيرة الحضارة الإنسانية، لقد شكلت الأدبيات الدولية قوالب نظرية ومفاهيم بالغة التجريد تنتفي عبرها الفوارق والخصوصيات.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية التنمية المستدامة كونها ليست مجرد دعوة لحماية البيئة فالتنمية المستدامة تعني مفهومآ جديدا للنمو الاقتصادي، مفهوما يوفر العدل والفرصة للجميع وليس فقط للقلة المحظوظة دون مزيد من التدمير لمصادر العالم المحدود وقدرتها على التحمل، والتنمية القابلة للاستمرار :كما عرفتها الهيأة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل.

إن التعريف الذي وضع في عام ١٩٨٧ قد اكتسب رواجا وتأييدا واسعين، وان كان أولئك الذين يستخدمونه قد لا يكون لديهم دائمآ تصورآ مماثلآ لما يعنيه هذا التعريف، والتنمية المستدامة عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات الطاقة والزراعة والصناعة جميعا بحيث تؤدي إلى التنمية المستدامة اقتصاديا اجتماعيا وبيئيا.

إن الاستهلاك الحالي لا يمكن تمويله عن طريق المزيد من القروض الاقتصادية التي يجب أن يسددها آخرون.

ينبغي الاستمرار في العناية بصحة السكان الحاليين وتعليمهم من اجل عدم خلق ديون اجتماعية على الأجيال القادمة وينبغي عدم استخدام الموارد بأسلوب يخلق ديونا بيئية عن طريق إساءة استغلال طاقة ارض على التحمل والإنتاج، بصورة عامة يشمل أدنى حد من متطلبات تحقيق تنمية المستدامة القضاء على الفقر، توزيع أكثر إنصافا، سكانا أوفر صحة وأفضل تعليما،

حكومة لامركزية تقوم على مزيد من المشاركة، أنظمة أكثر عدلا داخل الدول وبينها، بما في ذلك زيادة الإنتاج للاستهلاك المحلي، فهما أفضل لتنوع العلاقات بين البيئة والكائنات الحية، وللحاجة إلى حلول معدلة للمشاكل البيئية المحلية، ولمتابعة أفضل للتأثير البيئي على نشاطات التنمية.

إن الدول النامية بما تضم من بليون شخص يعيشون على هامش الفقر. ولا يستطيع هؤلاء أن يقبلوا أن يصاغ ماضيهم وحاضرهم في مستقبل غير مؤكد، كما لا يستطيع إن يقبل هؤلاء إن تستحل الدول الصناعية للأبد نصيبا يبلغ ٨٥% من دخل العالم واستمرار أنماطها في الاستهلاك الكثيف للطاقة. فهم يشيرون إلى انه بالإضافة إلى ترك تراث من الديون البيئية للأجيال المقبلة عن طريق التلوث واستنفاذ المصادر. فالجيل الحاضر مهدد بترك ميراث من الديون الاجتماعية إذا ما افتقر شباب اليوم إلى مستويات من الصحة والتعليم والمهارة تمكنهم من مواجهة عالم الغد.

إن الوعي البيئي اليوم يبرز مجالات كثيرة وجديدة لصراعات محتملة بين الدول الصناعية والدول النامية، وبين حماية البيئة والنمو الاقتصادي وبين هذا الجيل والجيل المقبل. ومن السذاجة أن نفكر في إمكانية حلها جميعا، هذا الجدل يستمر لفترة طويلة في القرن المقبل وما بعده لكن مفهوم التنمية المستدامة يمكنه أن يقدم عددا من المبادئ الموجهة. وأول هذه المبادئ هو إن التنمية المستدامة يجب أن تعطي الأولوية للإنسان ولحقوق الإنسان.

حماية البيئة أمر حيوي لكن (مثل النمو الاقتصادي) هي وسيلة لتشجيع التنمية القابلة للاستمرار، إن الهدف الرئيس لجهودنا ينبغي أن يكون حماية الحياة البشرية والخيارات الإنسانية وينطوي هذا على التأكد من إن الأنظمة العالمية للمصادر الطبيعة قابلة للتطبيق على المدى الطويل، بما في ذلك تنوع أجناسها حيث إن الحياة بكاملها تعتمد على ذلك.

أما المبدأ الموجه الثاني هو ألا يكون هناك اختيار لدى الدول النامية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. فالنمو بالنسبة للبلدان النامية ليس بديلا بل هو ضرورة، والقضية ليست حجم النمو وإنما نوعيته كما انه لا يمكن أن يكون هناك تطورا ضارا بالبيئة أكثر من النمو السريع. ليس معدل النمو الاقتصادي هو الذي يمكننا من قياس الأثر الذي يتركه ذلك النمو على البيئة.

إن تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو مزيج المنتجات بالإضافة إلى أنواع عمليات الإنتاج، هذا وحده هو الذي يبين لنا ما إذا كان التأثير العام على البيئة ايجابيا أم سلبيا فأما من الناحية المثالية ينبغي قياس الدخل من حيث قيمته الصافية بعد خصم قيمة استهلاك رأس المال المادي ورأس المال البشري، ورصيد الموارد الطبيعية.

تنشأ المشاكل البيئية عندما يتم تجاهل استهلاك الموارد الطبيعية لمجرد إنها من غير سعر، وتحتاج الدول النامية إلى زيادة سرعة معدلات نموها الاقتصادي ولكن عليها أن تتبنى استراتيجيات تحترم قدر الإمكان البيئة المادية. ويعني هذا استخدام تقنيات مختلفة عن تلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي، أي استراتيجيات لا تتطلب طاقة مكثفة وتكون سليمة بيئيا، وتريد الدول الصناعية ايضآ أن تستمر في النمو ولكن ينبغي أن يأخذ قدر اكبر من هذا النمو شكل تحسين نوعية الحياة إذا ما كان المقصود هو عدم وضع المزيد من الضغوط على قدرة الكوكب الطبيعية على الاحتمال.

أما المبدأ الموجه الثالث فهو إن يتعين على كل دولة ان تحدد أولوياتها البيئية الخاصة بها والتي غالبا ما ستكون مختلفة اختلافا شديدا في البلدان الصناعية عنها في البلدان النامية وتعتبر الدول الصناعية تلوث الجو خطرا على الصحة ولكنها أكثر اهتماما بصورة عامة بتردي نوعية الحياة، وهذا عدم توازن بين البشر وبقية العالم الطبيعي وكثيرا ما تمتد اهتمامات هذه

الدول إلى المستقبل البعيد، فهي تهتم بمشاكل مثل الدفء العالمي وتدمير طبقة الأوزون.

ويمكن عزو الكثير من هذه المشاكل إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، أما في الدول النامية فينصب اهتمامها على نوعية الحياة بدلا من الحياة نفسها فما يشغل هذه الدول أمور فورية كالمياه الملوثة، تهديد الحياة، وتعرية الأراضي تهدد الرزق، والفقراء عادة ما يفتقرون إلى القوة المالية اللازمة للمحافظة على بيئتهم الطبيعية وتجديدها وتعويضها.

فقد أصبحت دورات تناوب المحاصيل اقصر فأقصر، بينما يزرع المزيد من الأراضي الهامشية. ففي ١٩٨٤ كان ما يقدر بنحو ١٣٥ مليون شخص يعيشون في مناطق متأثرة بالتصحر (بزيادة قدرها ٥٧ مليون نسمة عما كان في ١٩٧٧). وهكذا فعند الطرف الأدنى لمقياس الدخل يصبح الفقر في عدائه للبيئة مماثلآ تماما للوفرة التي تبددها المجتمعات الغنية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثارها على هيكل الاقتصاد الوطني التي تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وعلاقاتها بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ضمانا لحصة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والرفاهية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تكون معظم اقتصادياتها لا ترقى إلى اقل مستوى في تحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، فضلا عن ضعف دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني.

رغم ما تتمتع به هذه الدول من أفضلية بيئية عن غيرها من دول العالم المتقدم، إلا أن ضعف الحماية البيئية ودفاعاتها قد يجعلها وسيلة للاستغلال والتحلل البيئي المستقبلي الذي يعرض أجيالها المستقبلية إلى مشاكل بيئية متعددة قد لا يعاني منها الجيل الحاضر في هذه الدول. الديمقراطية وحقوق

الإنسان وجهان لعملة واحدة:الديمقراطية التي نحن بصددها هي الديمقراطية اللبرالية، أو تلك التي تقترب منها شكلا ومضمونا، والديمقراطية اللبرالية هذه هي نظام الحكم وطريقة الحياة وان كان يسهل الخلط بينهما الفكرة الديمقراطية والفكرة اللبرالية. فإذا كانت الفكرة الديمقراطية تعنى عمليا بوضع السلطة السياسية في أيدي الأكثرية، فان الفكرة اللبرالية تعنى في المقابل بوضع القيود على السلطة الإكراهية للدولة وبتأمين رقعة محمية من الحياة الخاصة للفرد، محمية من تدخل القانون والرأي العام على السواء.

الديمقراطية بمفهومها اللبرالي هي الديمقراطية الوحيدة التي عرفها العالم وجربها في العصر الحديث، هذا إذا أزحنا جانبا التلاعب بالألفاظ وخلط المفاهيم، فمثلا المركزية الديمقراطية هي ديمقراطية في اللفظ وديكتاتورية في المضمون، هي دكتاتورية الحزب الوحيد الحاكم، أو اللجنة المركزية أو المكتب السياسي أو الأمين العام وليس هناك من الأدلة ما يبرر أو يثبت الادعاء اللينيني الذي مفاده أن الديمقراطية اللبرالية هي في نهاية التحليل دكتاتورية الأقلية أو الطبقة الرأسمالية ضد الأكثرية [١]، أو الطبقة العاملة [٢].

ثمة تساؤل، ماهي حقوق الإنسان وعلى أي أسس يتم تحديدها ؟ ما معنى أن يكون لشخص ما حق أو حقوق؟ وماذا يفرض ذلك على الآخرين أو على السلطة الحاكمة ؟ وما هي الطريقة الفعالة لحماية هذه الحقوق في حال الاعتراف بها ؟ ماهي العلاقة بين الحقوق وطبيعة نظام الحكم القائم أو المرغوب فيه؟ هذه الأسئلة تناقش عادة في نطاق الفلسفة السياسية وفلسفة

---

[١] د. برهان غليون واخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧٣.

[2] ان هذا التلاعب بالالفاظ وهذا الموقف المنحاز لايشفعان ولا يساعدان في السعي الجاد من اجل التعرف الى الديمقراطية سماتها ومقوماتها بصورة افضل واعمق.

الأخلاق وفلسفة القانون. لتوضيح بعض النقاط النظرية الهامة والمتعلقة بالتمييز بين الحقوق السياسية والمدنية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

مع أن الديمقراطية اللبرالية ولدت من أو مع اللبرالية الاقتصادية فان الواحدة منهما منفصلة منطقيا عن الأخرى، اللبرالية الاقتصادية قد تسود في ظل نظام حكم استبدادي مثلآ اسبانيا في عهد فرانكو، بينما قد يكون السعي حثيثا نحو تحقيق الاشتراكية أو القدر الكبير من العدالة الاجتماعية في ظل نظام حكم ديمقراطي لبرالي مثل السويد أو النمسا.

إن هذا الفصل المنطقي ضروري لتحديد علاقة الاتصال العملي بينهما[١]، وان إثبات العدالة الاجتماعية تفترض أو تتحقق فقط عن طريق الإلغاء التام والشامل للحرية الاقتصادية ولاقتصاد السوق، حين تعد النفوس من بين الذين لا يقرون بوجود تناقض بين الديمقراطية اللبرالية من جهة وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو متطلبات العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

الديمقراطية اللبرالية هي نظام للحكم وطريقة للحياة على حد سواء وهناك سمات مشتركة رغم اختلاف الصيغ والأشكال لجميع أنظمة الحكم الديمقراطية، من بينها الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن، سياسية ومدنية وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة. وتداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية، الحرة والسرية والعامة. والفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث مع التركيز على استقلال القضاء. ومبدأ سيدة القانون والمساواة أمامه وطرق دعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة.

---

[١] وكل ما يمكن ان يقال بصورة مسؤولة في هذا المقال هو ان الديمقراطية بالمفهوم اللبرالي تتطلب حدآ ادنى من الحرية الاقتصادية، حدآ ادنى ربما لايكون متعارضآ مع متطلبات التحول نحو الاشتراكية.

وحماية الأقلية من طغيان الأكثرية. والمشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات[١].

إن الديمقراطية كطريقة حياة قامت وما زالت على مجموعة من القيم والمبادئ لا يتسع المكان هنا لحصرها وتبيان أوجه ترابطها وأهمها الفردية، التسامح[٢]، والحياد القيمي[٣] والعقلانية، والمساواة أمام القانون[٤].

التنمية المستدامة:

تمتلك بعض الدول النامية القدرة على تشكيل برامج البيئة وتخطيطها وتنفيذها وإدارتها ودمج هذه البرامج في جهودها للتنمية البشرية الشاملة ويشاهد مثل هذا العجز غالبا كأحد العقبات الرئيسية التي تعيق سياسات وبرامج للتنمية البشرية [٥]. ويعني تعزيز القدرة الوطنية للوفاء بهذه الأغراض تدريب الناس، صناع القرار مؤهلون، مديرون وموظفون متخصصون لأغنى عنهم على جميع المستويات، لكن هذا يعني خلق قدرات لها كفاية ذاتية

---

[١] د. سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧٤.

[2] Herbert Marcuse ,Repressive Tolerance, in: Robert Paul Uuolf , Boston ,Beacon Press, 1965.

[3] R. M. Maclver, The Deep Beauty of The Golden Rule ,in :John Roy Byrr and Milton Goldinger ,philosophy and Contemporary Issues ,2nd ed ,New york: Macmillan Publishing co. , 1976

[4] John Dewey, Democracy and Educational Administration, in :Burr and Goldinger, p. 265-269

[٥] تقارير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لتشكيل إدارة سياسية وبيئية، ولا يكفي أن تطالب المنظمات والدول الكبيرة الدول الصغيرة منها بالاهتمام بالفقراء، دون تقديم العون اللازم لفعل ذلك [١].

ولتوليد ودمج تقنيات مناسبة ولتطوير وعي اجتماعي ودعم للقضايا والمشاكل والفرص، يستدعي بناء القدرة على التنمية التزام وطني أساسي ومستمر في كل دولة ودعم دولي. مثل هذا الدعم الدولي من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف إلى جانب التعاون بين الدول النامية يصبح ضروريا على مدى فترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يمتد الدعم الخارجي إلى ابعد بكثير من المساعدة التقنية لتضمن تحويل للمصادر الرئيسية في شكل استثمار وتمويل و قروض، وينبغي أن تكون الأولوية في البلدان النامية لاستثمار الموارد البشرية حتى لا تصبح أوجه القصور في رأس المال البشري عائقا للتنمية أو عاملا يؤدي إلى إبقاء الناس في حالة فقر مطلق [٢].

قد تصبح المساعدة الفنية هي حجر الزاوية للتمهيد لتحويل المصادر وللمساعدة في تشكيل وتطبيق المساعدة المالية الخارجية. من الصعب تقدير تكلفة سد احتياجات بناء القدرات، لكن الواضح هو أن الانتقال إلى أنماط من التنمية قابلة للاستمرار بصورة اكبر يتطلب جهوداً هائلة من جميع الدول لتقدير متطلبات مثل هذه الجهود ينبغي القيام بتقييم أكثر تفصيلا لهذه الاحتياجات وعلى أساس مثل هذا التقييم يمكن تصميم برامج بناء للقدرات أكثر تنظيما، ويمكن تمويل مثل هذا البرنامج لبناء القدرات عن طريق نافذة لمنشأة البيئة العالمية أو أي تمويل عالمي يتم الإنفاق عليه من

---

[١] د. محمود خالد المسافر، اشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٨٨.

[2] The world Bank ,1995,investing in people, The world Bank in action ,Washington. D. c1995,p5.

جانب مجلس التنمية الاقتصادية التابع للأمم المتحدة، مع العلم أن أية دولة غنية اليوم أو مؤسسة مالية لا تغامر بإقراض الدول الفقيرة متعضة من تجربة مشكلة المديونية التي تفجرت عام ١٩٨٢ بامتناع بعض الدول المدينة عن تسديد الديون [١].

من إجمالي المبلغ المتوفر ١٠- ١٥% ينبغي أن تخصص بالكامل لبناء القدرات المحلية وتعزيزها، ويمكن أن يضم البرنامج ثلاثة برامج فرعية[٢]:

١. التخطيط الإداري البيئي :لمساعدة الدول النامية على إعداد الأجزاء الخاصة بها في جدول أعمال (٢١) وهو البرنامج العالمي للتنمية المستدامة، سيكون الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هو تأسيس القدرة في الدول النامية لتخطيط وإدارة البيئة داخل إطارها التخطيطي الشامل.

٢. نافذة لبناء القدرات : لتوفير المصادر للدول النامية من اجل برامج بناء قدرات خاصة تعزيزا لجدول الإعمال (٢١) ويمكن أن تستهدف هذه البرامج خاصة بناء المؤسسات ووضع السياسات والتشريعات، كما إنها قد تساعد الدول النامية على إنشاء البنية التحتية الإدارية والتنظيمية المناسبة لتنفيذ برامج وسياسات تنمية مستدامة.

٣. شبكات التنمية المستدامة:لتشجيع التعاون بين الدول النامية عن طريق تبادل المعلومات والسياسة المجربة للتنمية المستدامة، في مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكد أكثر من ١٠٠ دولة نجاح مجلس التنمية الاقتصادية في الأمم المتحدة يعتمد على قدرة الدول النامية لتخطيط بيئتها الخاصة وإدارتها وعلى جدول أعمال للتنمية المستدامة.

---

[١] د. فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي، قمة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان النامية، مجلة المنار، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٠.

[٢] تقارير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية :

مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي في الدرجة الأولى مسألة التوزيع المنصف للثروة والخبرات ومسألة توفر المواد المادية اللازمة والتنظيم الاجتماعي الملائم للتوزيع المنصف. وهذه أمور تتفاوت من المجتمع إلى أخر ومن دولة إلى أخرى[١]، ولا تستطيع أن تطلب دولة فقيرة أن توفر ما توفره دولة غنية لمواطنيها، ويحاول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ تأكيد مقولة مفادها أن العولمة توفر فرص كبيرة لتقدم البشرية ولكنه يضع لها شرطا هو فقط بوجود حاكمية قوية أو حسن الإدارة [٢].

ولا يعقل أن يكون على مواطن دولة ما واجب توفير إجازة مدفوعة الراتب لمواطن الدولة الفقيرة. أما في مجال الحقوق المدنية والسياسية فقدرة الدولة الفقيرة لا تقل عن قدرة الدولة الغنية. ربما كان الهدف من وراء تصنيف المطالب الاقتصادية والاجتماعية حقوقا، هو تقديم تصور لتوعية حياة الإنسان كما يجب أن تكون في عالم المستقبل وتوجيه أعمال وسياسات الحكومات لتحسين معيشة الشعوب المختلفة[٣].

في مجال الحقوق الخاصة أو مجال حقوق المواطن وليس في مجال حقوق الإنسان، لا يمكن إنكار حقيقة مفادها أن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية تتطلب حدا أدنى من الشروط المعيشية (مثل توفير المأكل والملبس

---

[١] د.السيد محمد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٣، ص٣٥٩-٣٨٧.

[٢] جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الامم المتحدة، ١٩٩٩، نيويورك، ص١٤.

[٣] غير ان الاشياء المرغوبة شيء والحقوق بالمعنى الدقيق شيء أخر. ولكن هذا التحليل لايمنع بأية حال من الأحوال ان تتحول المطالب المشروعة لشعوب بعض الدول الى حقوق معترف بها.

والمسكن.. الخ) التي يتوجب على الدولة، بل قل على المجتمع الدولي، العمل على توفيرها، وفي حدود الإمكانات المتوفرة [١].

في إطار ما اصطلح على تسميته بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هنالك مجال واسع للحديث عن الأولويات، فهنالك حاجات صارخة وملحة، وهناك منافع اقل إلحاحا ولكنها في صميم مفاهيم العدالة الاجتماعية (سواء كانت هذه المفاهيم ليبرالية أو غير ليبرالية). فالمفهوم الليبرالي للمساواة مبني على أساس مساواة الناس كأفراد من حيث العناية والاحترام ولهذا المفهوم الليبرالي أبعاد [٢] ، اقتصادية واجتماعية لا يمكن التنكر لها.

إن الإسلام يجعل مبدأ العدالة الهدف المحوري الذي يدور حوله نظام الحكم ويقدمه إذا ما تعارض مع مبدأ الحرية، وهذا ما تعكسه أدبيات الإسلام التي تزدحم بمفردات العدل والإنصاف والإحسان بشكل يفوق مفردات الحرية. وليس ذلك تهميشآ لمبدأ الحرية بقدر ما هو ترتيب الأولويات [٣].

ولقد واجه النبي محمد صلى الله عليه وسلم نفسه مواقف كثيرة من الإعراب اضطر للتسامح معها احتراما لتلك السجية العربية، ووقف أخر يهدد الحاكم المسلم ((والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا))[٤]، ان المراجع لفكر رواد النهضة العربية يجد شيئا من وصف الكواكبي للاستبداد

---

[١] د. سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٨٤.

[٢] د. برهان غليون واخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧١-١٩٠.

[٣] فالحرية عن العرب كانت مكتسبا بديهيا لايستدعي فتح جبهة للمطالبة بها فقد منحت الصحراء العرب حرية التعبير والاجتماع والتنقل والتجارة والملكية حتى صارت من سجاياهم، فلم يكن احد يملك الوقوف امام حرية النقد والتعبير حتى لو بلغت حد التطاول.

[٤] د. علي خليفة الكواري واسامة عبد الرحمن واخرون، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٦.

وتأثيراته السلبية في أخلاق الشعوب في بعض مظاهر آلية الضبط السلطوي- الريعي، التي تشهدها بعض الدول العربية[١].

وكان من نتائج آلية الضبط السلطوي- الريعي [٢]، محاصرة المواطنين واختبار مدى تمسكهم بالحق وتواصيهم بالصبر مصداقا لقوله تعالى في سورة العصر، لقد خلف ذلك فراغا اجتماعيا وغيابا للروح الوطنية وفتح المجال واسعا لان تقوم العملة الرديئة بطرد العملة الجيدة من التداول، حيث استطاع صاحب التوجه النفعي الأناني القليل الكفاءة من طرد المواطن المتمسك بالحد الأدنى من المسؤولية الوطنية [٣].

فالدولة في الإسلام ذات طبيعة مزدوجة، فهي دولة دينية شرعا وعقيدة بسلطة مدنية بشرية حكما وإدارة، وهي دولة تستمد شرعيتها من الله وتستمد سلطتها من ألامه، فالتمييز داخل إطار هذه الدولة بين الديني والسياسي ضروري لاسيما فيما يتعلق بالوصول الى السلطة وممارستها وتداولها بين الحكم والمعارضة التي يجب أن تحسم مدنيا أي شوريا وديمقراطيا[٤].

غير أن الحرية مفهوم يصعب ضبطه وتحديده، والإفراط فيه يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة كما هو في ديمقراطيات الغرب اليوم، إذ أدى تضخيم هذا المفهوم وإسباغه على الفرد إلى تفكيك المجتمع، وإلغاء مفهوم الأسرة

---

[١] عبد الرحمن الكواكبي، الاعمال الكاملة للكواكبي، اعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٨٤-٤٩٤.

[٢] فاتسلاف هافل، كتاب مفتوح الى غوستاف هوساك، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٣٧.

[٣] وانزوى بذلك اصحاب الحس الوطني او المهني واستكانت اغلبيتهم تحت طائلة الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهذه الظاهرة تستحق دراسة معمقة في علم النفس السياسي وتكيف السلوك الاجتماعي ضد المصالح والاعتبارات الاجتماعية المستقبلية.

[٤] د. محمد جابر الانصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٣، بيروت، ١٩٩٦، ص٤-١٢.

التقليدي، بينما تحتل الأسرة (وليس الفرد) مكان الذروة في المجتمع الإسلامي [١].

وإذا بقي التعاطي للسلطة والخلاف بمفهومها خاضعا لمفاهيم التكفير والتفسيق والتمذهب الديني العقدي والفقهي التي سادت بين المسلمين في التعاطي السياسي قديمآ، فلا مستقبل للديمقراطية وحقوق الإنسان [٢].

خطورة الفقر، والتنمية المستدامة للأجيال القادمة:

ما يهمنا هنا الإشارة إلى موضوعين رئيسيين يتعلقان بالكيفية التي تم من خلالها تناول الفقر وانعكاساته المجتمعية في الدول العربية [٣]، الأول: إن ظاهرة الفقر متعددة الابعاد فالمفهوم نفسه يعبر عن وضع اقتصادي هو الفقر المادي، كما يعبر عن وضع اجتماعي هو الاستبعاد والتهميش وظل يشكل مصدر تهديد خطير للامن الاجتماعي في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، ويوضح جدول –١– الإنسانية في أدنى صورها نتيجة الفقر، سكان بدون خدمات صحية، سكان بدون مياه مأمونة، سكان بدون مرافق للصرف الصحي.

جدول –١-
الإنسانية في أدنى صورها

البلد	سكان بدون خدمات صحية (بالملايين) ١٩٨٥– ١٩٩٥	سكان بدون مياه مأمونة (بالملايين) ١٩٩٠–١٩٩٥	سكان بدون مرافق للصرف الصحي (بالملايين)

[١] لذا فان ماهو من الديمقراطية من ماهو ليس منها ليست عملية مداهنة بقدر ما هي مقاربة وذلك لايجاد نموذج للديمقراطية يحافظ على اهدافها وينسجم مع ثقافتنا وقيمنا وثوابتنا الاجتماعية.

[٢] سيكون من اصعب المهام في النظرية وفي الممارسة امام الديمقراطيين الاسلاميين، في وضع الحدود التمييزية الفاصلة وعدم الفصل المطلق بين الدين والسياسة في الاسلام.

[٣] د.عدنان ياسين مصطفى، شبكات الامان الاجتماعي العربية الفعل، والتحدي، دراسات اجتماعية، بين الحكمة، العدد ٥، العراق، ٢. . . ، ص٤٩–٦٧.

الأردن	١ .٠	٥ .٠	٢ .٠
الإمارات العربية المتحدة	٠	١ .٠	٤ .٠
البحرين	–	–	–
تونس	٩ .٠	١ .٠	٣ .٠
الجزائر	٥ .٠	٦ .٥	١ .٦
جزر القمر	–	–	–
جيبوتي	–	–	–
السعودية	٥ .٠	٩ .٠	٤ .٢
السودان	٨ .٠	٧ .١٠	٨ .٢٠
سوريا	٤ .١	١ .٢	٣ .٢
الصومال	٥ .٦	٦ .٥	٣ .٧
العراق	٤ .١	٩ .١٠	٨ .٥
عمان	١ .٠	٧ .٠	٤ .٠
قطر	–	–	–
الكويت	–	–	–
لبنان	١ .٠	٢ .٠	٠ .١
ليبيا	–	٢ .٠	١ .٠
مصر	٦ .٠	١ .١٢	٢ .٣٠
المغرب	٨ .٧	٧ .١١	٣ .١٥
موريتانيا	٨ .٠	٧ .٠	–
اليمن	٢ .٨	٩ .٥	٦ .٤
مجموع الوطن العربي	٩ .٣٦	٦٨	٢ .٩٧
جميع البلدان النامية البلدان الأقل نموا أفريقيا جنوب الصحراء	٧٩٠ ٥٢٢٠ ٥٤٤٠	١٢٨٠ ٢٦٠ ٢١٠	٢٥٣٠ ٢٧٠ ٢٩٠

البلدان الصناعية	٣٧٩٠	–	–
العالم	١٥٥٨٠	–	–

وثانيا: فان إحدى العلامات المميزة لعقد التسعينات هو ما طرحته إستراتيجية إزالة الفقر من توجهات لمواجهة هذه المشكلة، وقد دعت هذه الستراتيجية إلى إبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة والسوق والمجتمع على أساس من التكامل والتضافر وتنمية معايير التعاون والحياة المجتمعية والشبكات الاجتماعية وإطلاق طاقات الفقراء وتعميق وعي النساء بقضيتهن وإيجاد لشبكات الأمان الاجتماعي ودعمها [١].

حين يطرح البرنامج الإنمائي إستراتيجية إزالة الفقر ليطبق على جميع المجتمعات من دون الدخول في تفاصيل خريطة الفقر وسماته ومسبباته على مستوى كل قطر عربي، وعلى صعيد أخر فان المنظمات الدولية الكبيرة تطالب بضرورة الاهتمام بالفقراء، من دون تقديم العون اللازم لذلك. ويوضح جدول –٢– مدى العناية بالمرأة واحترام إنسانيتها نتيجة الفقر.

جدول –٢–

إنسانية المرأة

البلـد	النساء الحوامل الاتي تبلغ اعمارهن ١٥–٤٩عامآويعانين من فقر الدم (بامئة) ١٩٧٥–١٩٩١	حالات الولادة تحت اشراف موظفين صحيين مدربين (بامئة) ١٩٨٣–١٩٩٤	معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠ألف مولود حي) ١٩٩٤
الأردن	–	٨٧	١٥٠
الإمارات العربية	–	٩٩	٢٦

[١] ليلى الخواجة، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، ورقة عمل مقدمة الى ندوة منتدى اقليمي : العالم العربي والعولمة تحديات وفرص، تونس، ١٩٩٩، ص٣.

المتحدة			
البحرين	–	–	٦٠
تونس	٠.٣٨	٦٩	١٧٠
الجزائر	–	١٥	١٦٠
جزر القمر	–	–	٩٥٠
جيبوتي	–	–	٥٧٠
السعودية	٠.٢٣	٩٠	١٣٠
السودان	٠.٥٠	٦٩	٦٦٠
سوريا	–	٦١	١٨٠
الصومال	–	٢	١٦٠٠
العراق	–	٥٠	٣١٠
عمان	–	٦٠	١٩٠
قطر	–	–	–
الكويت	–	٩٩	٢٩
لبنان	–	٤٥	٣٠٠
ليبيا	–	٧٦	٢٢٠
مصر	٧٥	٤١	١٧٠
المغرب	–	٣١	٦١٠
موريتانيا	٠.٢٤	٤٠	٩٣٠
اليمن	–	١٦	١٤٠٠
مجموع الوطن العربي	–	٠.٤٦	٠.٤١٤
جميع البلدان النامية البلدان الأقل نموا أفريقيا جنوب الصحراء	– – –	٦٣ ٢٩ ٣٩	٣٨٤ ١٠١٥ ٩٢٩
البلدان الصناعية	–	٩٩	٢٨
العالم	–	٦٩	٣٠٧

فالبنك الدولي يطالب باجتثاث الفقر وجاء في احد بياناته بأنه من غير المسموح به إطلاقا، والعالم في القرن الحادي والعشرين استمرار وجود الملايين اللذين لا يتوافر لهم المستوى الأدنى المقبول من التعليم والصحة والتغذية ويوضح جدول –٣– مستوى التعليم في الدول العربية من حيث نسبة الأمية بين الكبار ثم نسبة الأمية بين الإناث ويوضح أيضا وجود أطفال خارج المدارس الابتدائية.

جدول-٣-

القضاء على الأمية السبيل إلى الديمقراطية

البلد	الأمية بين الكبار (١٥سنة فأكثر)(بالملايين) ١٩٩٥	الأمية بين الإناث(١٥ سنة فأكثر) (بالملايين) ١٩٩٥	أطفال خارج المدارس الابتدائية(بالآلاف) ١٩٩٢
الأردن	٠.٤	٠.٣	٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٠.٣	٠.١	–
البحرين	٠.١	٠	٦٥
تونس	١.٩	١.٣	٤٨
الجزائر	٦.٦	٣.٤	٥٣٤
جزر القمر	٠.١	٠.١	–
جيبوتي	٠.٢	٠.١	٤٥
السعودية	٣.٩	٢.١	٩٥٢
السودان	٨.٥	٥.٢	–
سوريا	٢.٣	١.٧	٢٢
الصومال	–	–	–
العراق	٤.٨	٣.٢	١٨٠
عمان	–	–	٥٠
قطر	٠.١	٠	٣
الكويت	٠.٢	٠.١	–
لبنان	٠.٢	٠.١	–
ليبيا	٠.٧	٠.٥	–
مصر	٠.١٩	١١.٨	–
المغرب	٩.٧	٦.٠	١٦٤٥
موريتانيا	٠.٨	٠.٥	–
اليمن	–	–	–

مجموع الوطن العربي	٨ .٥٩	٤ .٣٧	٣٦٠٤
جميع البلدان النامية	٨٥٠	٥٤٠	–
البلدان الأقل نموا	٣٦٠	١٥٠	٩٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٩٠	١٢٠	٨٠
البلدان الصناعية	–	–	–
العالم	–	–	–

ينبغي أن تكون الأولوية العليا في البلدان النامية لاستثمار الموارد البشرية حتى لا تصبح أوجه القصور في رأس المال البشري عائقا للتنمية أو عاملا يؤدي إلى إبقاء الناس في حالة فقر مطلق [1]، ويوضح جدول –٤– بعض أوجه العناية بالاستثمار البشري، إلا وهو الطفل فيوضح نسبة الأولاد الذين يولدون ناقصي الوزن، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن.

جدول–٤–

حق الطفل في الحياة

البلد	الأولاد الذين يولدون ناقصي الوزن(بامئة) ١٩٨٣–١٩٩٤	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٣	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي) ١٩٩٤	أطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن(بامئة) ١٩٨٥–١٩٩٥
الأردن	٧	٣٥	٢٥	٦
الإمارات العربية	٦	١٨	٢٠	–

(1) The world Bank ,1995,investing in people, The world Bank in action ,Washington. D. c 1995,p5.

المتحدة				
البحرين	–	١٨	٢٠	–
تونس	٨	٤٣	٣٤	١٠
الجزائر	٩	٥٤	٦٥	٩
جزر القمر	–	٨٨	١٢٦	–
جيبوتي	–	١١٤	١٥٨	٢٣
السعودية	٧	٢٨	٣٦	–
السودان	١٥	٧٧	١٢٢	–
سوريا	١١	٣٩	٣٨	١٢
الصومال	١٦	١٢١	٢١١	–
العراق	١٥	٥٨	٧١	١٢
عمان	١٠	٢٩	٢٧	٢٤
قطر	–	٢٠	٢٤	–
الكويت	٧	١٨	١٤	–
لبنان	١٠	٣٤	٤٠	–
ليبيا	–	٦٧	٩٥	–
مصر	١٠	٦٦	٥٢	٩
المغرب	٩	٦٧	٥٦	٩
موريتانيا	١١	١٠٠	١٩٩	٤٨
اليمن	١٩	١١٩	١١٢	٣٠
مجموع الوطن العربي	٠.١١	٠.٦٤	٠.٧١	–
جميع البلدان	١٩	٧٠	٩٧	٣٢
النامية	٢٣	١١٠	١٧١	٤٣
البلدان الأقل نموا	١٦	٩٧	١٧٤	٣١
أفريقيا جنوب الصحراء				

البلدان الصناعية	٦	١٣	١٨	٤
العالم	١٨	٦٣	٨٦	٣١

كان المراد بالتنمية هو توسيع الخيارات أمام الناس في أن تحقق ذلك ليس فقط للجيل الحالي بل ايضآ بالنسبة للأجيال القادمة. ينبغي أن تكون مستدامة ويأتي أعظم خطر يهدد التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة من التهاوي السريع للفقر واستنزاف البيئة اللذين يهددان الجيل الحاضر والأجيال القادمة. يعيش حوالي ١. ٤ بليون من سكان العالم البالغ عددهم ٥٣ بليون نسمة في حالة فقر وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن ضمن الذين يعيشون على هامش الكفاف وليس لديهم سوى الحد الادنى من الضروريات يزيدعن عدد الفقراء الى ما يقرب من بليونين.

هؤلاء الفقراء مهددون اكثر من غيرهم بمخاطر البيئة والصحة التي يسببها التلوث، عدم وجود مساكن ملائمة، سوء الصرف الصحي، ماء ملوث، عدم توفر الخدمات الاساسية. كثير من هؤلاء المحرومين يعيشون كذلك في مناطق معرضة لخطر وجود خلل في العلاقة بين البيئة والكائنات الحية بها. فحسب احد التقديرات ٨٠% من الفقراء في امريكا اللاتينية و ٦٠% في اسيا و ٥٠% في افريقيا يعيشون في اراضي هامشية، منخفضة الانتاج وذات حساسية شديدة للاستنزاف البيئي بما في ذلك الارض القاحلة، التربة المنخفضة الخصوبة، والمستوطنات العشوائية.

ان استنزاف البيئة الذي يقع نتيجة لاستغلال الاراضي الهامشية للحصول على خشب الوقود وانشطة حياة الكفاف، او لانتاج محاصيل نقدية، يزيد من حدة الفقر. كما ان ذلك يهدد صحة ورفاهية اولادهم. وعندما تطغى

المحاصيل النقدية على نشاط الكفاف يزداد تهميش الفقراء ويدفعون نحو اراض هامشية بيئية[١].

ضوابط حماية حقوق الانسان وحريته وعدم الاعتداء عليه:

ان الحرية هي حق للمواطن في مواجهة سلطة من السلطات- وضعت لها بعض الدساتير الديمقراطية ضوابط هي قيود على سلطة الدولة من شأنها ان تحميها وتحول دون اعتداء عليها، ورد الامر الى وضعه الدستوري السليم اذا ماوقع شيئ من ذلك، وفيما يلي بعض هذه الضوابط[٢].

-حريات وحقوق عامة مطلقة لايجوز للمشروع تقييدها: تنص بعض الدساتير على حريات وحقوق عامة لايجوز تقييدها ولو بتشريع يقره البرلمان[٣].

-حريات وحقوق عامة يجوز تنظيمها بقانون لابمرسوم :ان تحديد حرية من الحريات الدستورية او تنظيم حق من الحقوق العامة للافراد، مما نص الدستور على ان يكون تحديده او تنظيمه بقانون، لايجوز ان يتم عن طريق مرسوم بقانون[٤]

- قانون جنائي لايتعدى على حرية او للانسان حقه بغير مبرر مشروع لصالح المجتمع وحماية الحريات والحقوق بالقانون الجنائي يوجد اتجاهين لذلك اولهما اسس يقوم عليها القانون الجنائي بحيث لايتعدى على حق الانسان بدون مبرر مشروع لمصلحة المجتمع[٥]. اما الاتجاه الاخر فهو حماية الحريات والحقوق العامة بقانون الجنائي ويقصد بهذا ان يقرر القانون

---

(1) United Nations ,Human Development Report.

(٢) د.حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٥٣٥.

(٣) د.عبد الرزاق احمد السنهوري، مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية، مجموعة مجلس الدولة للاحكام القضاء الاداري، السنة ٣، القاهرة، ١٩٥٢، ص٥٣.

(٤) السنهوري، المصدر السابق، ص٥٢.

(٥) حسين جميل، الاعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الجنائي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٦٠- ١٦١.

كون افعال معينة تشكل اعتداء على حرية او حق عام للمواطنين او الشعب، جريمة يفرض لها عقاباً [١].

_ سلطات محددة للحكم العرفي والطوارئ: يجب ان لاتعلن الاحكام العرفية الا في حالة الحرب، او عند وقوع اضطراب جسيم يخل بالامن إخلالا خطيرا او بشرط اساسي هو العجز عجزا تاما على المحافظة على الأمن الا باتباع هذا الطريق[٢].

–محكمة عربية لحماية حقوق الانسان: ان احدى الوسائل لتطوير الاوضاع في الوطن العربي في ناحية تيسير ممارسة حقوق الانسان فيه[٣]، هو انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان[٤]

---

[١] وابرز هذه الافعال هي التدخل في عملية الانتخاب او الاستفتاء بقصد التأثير في نتيجة أي منهما خلافاً لحكم الدستور او القانون، والاعتداءعلى سلطة البرلمان بتعطيله او وقف القرارات التي اصدرها خلافاً لاحكام الدستور، وقف الدستور لحله او بعضه او تعديل احكامه دون اتباع القواعد والاجراءات المقررة في الدستور ومخالفة احكام الدستور، والمخالفة العمدية للقانون، تولي سلطة عن غير الطريق الذي رسمه الدستور او القانون، التعذيب، يجب النص في القانون على ان هذه الجرائم لايسري عليها التقادم.

[2] A. V. Dicey ,Introduction to The Study of The Low of The Constitution ,Macmillan ,Lodon, 1959,p. 228.

[٣] د.حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٥٣٩–٥٤٠.

[٤] والسبيل الى ذلك هو ان تنظم جامعة الدول العربية ((اتفاقية بشأن حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي)) ترتبط بها الاقطار التي توافق وتصادق عليها. وينص في الاتفاقية على تشكيل ((لجنة ومحكمة)) تتلقى اللجنة الشكوى ضد انتهاك حق او حرية منصوص عليها في الاتفاقية وتجري التحقيق فيها. واذا اثبتت الشكوى لديها، فانها تحاول ان تتوصل الى تسوية ودية بشأنها مع الدولة المشكو منها واذا لم تتوصل الى هذه التسوية فانها– أي اللجنة –تطلب من الدولة المشكو منها اتخاذ اجراء معين خلال مدة تعيينها لتصحيح الوضع الذي نشأ عن مخالفة الاتفاقية. واذا لم تستجب الدولة المشكو منها الى طلب اللجنة، احالت القضية الى (المحكمة) لاصدار قرار بشأن الشكوى، ويكون حق اللجوء الى المحكمة هو (اللجنة) و (قطر من الاقطار العربية المصادقة على الاتفاقية) و (شخص طبيعي او جماعة من الافراد او منظمة او هيأة غير حكومية).

– هيئة الدفاع عن حقوق الانسان: من المفيد ان تتألف هيأة عربية غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي يكون مقرها خارج الاقطار العربية.

– التحرر من الامية وتوعية المواطنين سياسياً واجتماعياً للتمسك بحقوقهم والدفاع عنها: فالتحرر من الامية هو احد المداخل لتوعية المواطنين بالتعرف على حقوقهم والتمسك بها[١]، اما وسائل التوعية السياسية والاجتماعية فهي كثيرة، نذكر منها تدريس مواثيق حقوق الانسان في جميع مراحل الدراسة من الابتدائية الى الدراسات العليا.

الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

لقد اعتمدت اتفاقات دولية كثيرة بشأن الحقوق المدنية والسياسية ومن بين تلك الاتفاقات اعلان الامم المتحدة العالمي لحقوق الانسان. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواثيق الاقليمية لحقوق الانسان التي اعدتها افريقيا واوربا والدول الامريكية، ومشاريع المقترحات الموضوعة بهذا الشان من اجل الدول العربية والدول الاسيوية [٢].

ومن الممكن تجميع هذه الحقوق في خمس مجموعات عريضة تعكس قيما مشتركة بين جميع الثقافات والديانات وجميع مراحل التنمية :سلامة الفرد الجسدية، سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة السياسية، تكافؤ الفرص، وهذه المجموعات الخمس يمكن ايضاً ربطها بمؤسسات المجتمع الرئيسية التي تحمي حقوق الإنسان أو تنتهكها، ومن ثم فان الهيئة التشريعية مسؤولة عن المشاركة السياسية والفرع التنفيذي مسؤول عن تكافؤ

---

[١] د. حسين جميل، دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٤٩–٣٨٧.

[٢] ويبين تحليل هذه الصكوك وجود اختلافات اقليمية في بعض النواحي، ولكن الحقوق المكرسة في هذه الوثائق تبين وجود قدر كبير من التطابق بينها في معظم النواحي.

الفرص ويوضح جدول –٥– مثالا عن الحرية السياسية وهو المرأة والديمقراطية متمثلا في المشاركة السياسية في الحكومة على المستوى الوزاري وعلى المستوى دون الوزاري.

جدول–٥–

المرأة الديمقراطية، المشاركة السياسية في الحكومة

البلـد	المجموع(بامئة) ١٩٩٥	على المستوى الوزاري(بامئة) ١٩٩٥	على المستوى دون الوزاري(بامئة) ١٩٩٥
الأردن	٦ .١	٢ .٣	٠
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	٠
البحرين	٠	٠	٠
تونس	٣ .٥	٤ .٣	٥ .٦
الجزائر	٦ .١	٠	٠ .٣
جزر القمر	٥ .٢	٧ .٦	٠
جيبوتي	٤ .١	٠	٧ .١
السعودية	٠	٠	٠
السودان	٨ .٠	٠	٢ .١
سوريا	٧ .٣	٨ .٦	٦ .١
الصومال	٠	٠	٠
العراق	٠	٠	٠
عمان	٧ .٣	٠	٢ .٤
قطر	٧ .١	٠	٥ .٢
الكويت	٠ .٦	٠	٤ .٩
لبنان	٠	٠	٠

ليبيا	٠	٠	٠
مصر	٢ .٢	٢ .٣	٧ .١
المغرب	٢ .١	٠	٩ .١
موريتانيا	٧ .٤	٦ .٣	٠ .٥
اليمن	٠	٠	٠
مجموع الوطن العربي	٠ .٢	–	٠ .٢
جميع البلدان النامية البلدان الاقل نموا إفريقيا جنوب الصحراء	٦٧ .٧ ٠ .٧ ٧ .٧	٧ .٧ ٦ .٨ ٩ .٧	٥ .٨ ٧ .٧ ٠ .٩
البلدان الصناعية	٨ .١٠	٦ .١٢	٣ .١١
العالم	٧ .٨	١ .٩	٦ .٩

ان الكثير لاسيما في البلدان النامية يظنون ان دليل الحرية ينبغي الا يكون قاصرا على الحياة السياسية، وهم يؤكدون على الأهمية الخاصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحق في الغذاء مثلآ او في التعليم ويشيرون الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الذي اعتمد في عام ١٩٤٨) الذي يؤكد في الواقع على كل من الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية[١].

بالنسبة للكثير من الناس لاتقل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أهمية عن الحرية السياسية، إن لم تكن تفوقها فهم يقولون أن الحق في التصويت اقل قيمة بالنسبة للشخص الذي يتضور جوعا او للشخص الأمي[٢].

---

[١] وقد أكدت ايضا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية صكوك مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمد في عام ١٩٦٦ واعلان الحق في التنمية الذي اعتمد في عام ١٩٨٦.

[٢] د. رواء زكي يونس الطويل، متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٣– ٢٦.

والواقع ان الديمقراطية السياسية تظل هشة دائماً مالم تضمن الحقوق الاقتصادية الاساسية وهم يقولون ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ينبغي ان تدرج في أي دليل للحرية. ومن الصحيح قطعا ان أي تعريف شامل للتنمية البشرية يجب ان يتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحقوق السياسية. ولكن هل ينبغي قياس هذه الحقوق معاً؟ ان دليل التنمية البشرية محاولة لقياس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن لدليل جديد للحرية السياسية وان ينظر بالتحديد الى الحقوق السياسية ومن ثم فان المسألة هي ما اذا كان ينبغي بقاء الدليلين منفصلان ام انهما ينبغي ان يدمجا معا في دليل اجمالي[١].

فمن المرجح ان يكون دليل التنمية البشرية مستقرا الى حد كبير على مر الزمن، نظرا لان المنجزات الاقتصادية والاجتماعية –كتلك التي تتعقبها مؤشرات الصحة او التعليم تتحرك ببطء نسبيا[٢]. اما الحريات السياسية فانها يمكن ان تتذبذب بسرعة شديدة، من انقلاب داخل القصر الى الانقلاب التالي او من نظام شمولي الى نظام تعددية الاحزاب. ولنشاهد سرعة التغيير الذي حدث في هاييتي وزامبيا والجزائر وحيث ان منجزات دليل التنمية البشرية لن تتأثر كثيرا في المدى القصير بالتغيير السياسي فانها تقدم صورة اوضح اذا عزل دليل التنمية البشرية عن الهزات السياسية لدليل الحرية السياسية.

ويختلف الدليلان ايضاً من ناحية جوهرية اخرى فدليل التنمية البشرية يعتمد اساسا على الموارد المالية لاي بلد بينما لايعتمد دليل الحرية السياسية

---

[١] هناك سببان رئيسيان لابقائهما منفصلين: اولاً لان دليل التنمية البشرية ودليل الحرية السياسية يعملان على نطاقين زمنيين مختلفين اشد الاختلاف.

[٢] د.رواء زكي يونس الطويل، التنمية البشرية وحقوق الانسان، مؤتمر حقوق الانسان في المجتمع العربي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، للفترة ٩-١٢/٥/٢٠٠٥، ص٩-١٦.

على تلك الموارد. فالبلدان لاتحتاج الى فرض رقابة على الصحف او الى تعذيب السجناء لمجرد انها فقيرة، ولكن البلد الفقير الذي احرز تقدما كبيرا من حيث الحرية لايمكنه ان يأمل في أن يرى هذا التقدم منعكسا في شكل تحسن هائل في ترتيبه في دليل مدمج كدليل التنمية البشرية. ولهذه الاسباب من الافضل عدم دمج الدليلين وينبغي بالاحرى استخدامهما كأساس لطائفة من المقارنات والتحليلات مثيرة للاهتمام، وذلك من اجل دراسة الحالة الإجمالية للتنمية البشرية الديمقراطية اما في بلد واحد او في طائفة من البلدان[1].

التوصيات :

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

١- قد يعتقد البعض ان المشكلة في العقل العربي نفسه وفي القوالب الذهنية التي تهيمن عليه، فالعقل العربي وقع فريسة سائغة لمذهبية قاتلة موروثة ومكتسبة، هي في صميمها معادية لاستيعاب الفكرة الديمقراطية.

٢- ان الحقوق المطلوب حمايتها هي الحقوق السياسية والمدنية او الحقوق والحريات الاساسية، اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيتم البت بأمرهما عن طريق الاحزاب والنقابات وعن طريق المشاركة الشعبية في بلورة الاهداف الوطنية وتحديد اولويات واليات تحقيقها.

٣- ان الحصول على الحقوق السياسية هو المقدمة الاولى والشرط المسبق لتحديد مفهوم متفق عليه للعدالة الاجتماعية، فالنضال من اجل دولة الرفاهية يفترض نظاماً ديمقراطياً يحصل فيه المواطن على حقوقه وحرياته الاساسية.

٤- ان الديمقراطية اللبرالية، نظاماً للحكم وطريقة للحياة هي الحصن المنيع والمرفأ الامن الذي تأوي اليه وتستقر فيه الحقوق والحريات الاساسية للمواطن، السياسية والمدنية.

---

(1) United Nations ,Human Development Report

Abstract

The Restrictions of Democracy and Human Rights in the Light of the Prolonged Development

* **Dr. Rawā' Z. Yunis**

Prolonged development means providing individual with certain knowledge and expertise in order to make familiar with useful traditions. Generally speaking , the problem tackled in this study is related to the economic situation in the Arab world. The paper aims at studying the economic, social and political dimensions and their effects on the national economy. Similarly, showing the prolonged development guarantees for the next generations, their shares of the natural recourses particularly in the developing countries.

* Assist. Prof.- College of Political Sciences / University of Mosul.